

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.2/58
TD/B/COM.2/ISAR/22
22 December 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك

الدورة الثامنة

جنيف، ٢٦-٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن دورته العشرين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣

المحتويات

الفصل	الصفحة
الأول - الاستنتاجات المتفق عليها.....	٣
الثاني - البيانات الافتتاحية.....	٦
الثالث - موجز الرئيس للمناقشات غير الرسمية.....	٨
الرابع - المسائل التنظيمية.....	٢٨
المرفقان	
الأول - جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والعشرين.....	٣٠
الثاني - الحضور.....	٣١

الفصل الأول

الاستنتاجات المتفق عليها

الشفافية وكشف البيانات المالية في سياق إدارة الشركات

١- قام فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، بعد التذكير بما كلف به من ولايات بموجب خطة عمل بانكوك ومن طرف لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك، بتكريس دورتيه التاسعة عشرة والعشرين لجانبي الشفافية وكشف البيانات المالية المتلازمين في سياق إدارة الشركات. ومنذ ذلك الحين أدى إفلاس الشركات في عدد من الجوانب إلى فقدان ثقة الجهات المستثمرة إلى حد كبير، مما أظهر ضرورة إدخال تحسينات على إدارة الشركات في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء. والكل يعلم أن كشف البيانات المالية قد يساعد في حد ذاته على تحسين إدارة الشركات والشفافية. ولقد أعرب عدد من البلدان خلال المناقشات التي أجريت في الدورتين التاسعة عشرة والعشرين، عن ضرورة إصدار إرشادات عملية بشأن كشف البيانات المالية في سياق إدارة الشركات. وبناء عليه طلب فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ إلى الأونكتاد أن ينشر ويوزع على أوسع نطاق ممكن ورقة عن متطلبات الشفافية وكشف البيانات المالية في سياق إدارة الشركات، تبين الممارسات المتبعة حالياً. وقد يساعد منشور كهذا جميع الحكومات وأطرافاً معنية أخرى على تحديد هدف وشمولية النهج التي تتبعها في وضع واستكمال مبادئها التوجيهية المكرسة لتطبيق المبادئ العالمية، ويساعدها على وضع معايير للمقارنة بين الشركات من حيث كشف بياناتها المالية في سياق إدارة الشركات.

٢- كذلك طلب فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ إلى الأونكتاد أن يواصل مساعدة البلدان على وضع وتنفيذ مبادئها التوجيهية العملية ونظم معاييرها الخاصة بكشف البيانات المالية في سياق إدارة الشركات. ومن المهم بشكل خاص تكييف المبادئ التوجيهية ونظم المعايير وفقاً لاحتياجات البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية والتي قد تكون متفاوتة من حيث درجة النماء والبيئة الاجتماعية الثقافية. وطلب إلى الأونكتاد، أيضاً، أن يعقد شراكات مع منظمات دولية خاصة وعامة أخرى تعزز إدارة الشركات، مثل المحفل العالمي لإدارة الشركات التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/البنك الدولي، والشبكة الدولية لإدارة الشركات.

٣- وأقر فريق الخبراء الحكومي الدولي أيضاً بأن عواقب الفضائح المؤسسية الأخيرة اجتازت نطاق الحدود الوطنية. ويمكن تعزيز ثقة أصحاب المصلحة ببذل جهود على الصعيدين الوطني والدولي. وأقر الفريق، بعد استعراض الاستنتاجات المستخلصة من دراسات الحالة التي تناولت، في جملة أمور، صعوبة إدارة الشركات، بأن

عليه أن يولي اهتماماً إضافياً لجوانب التنفيذ الهامة أو المشتركة، ومنها دقة كشف البيانات المالية في سياق إدارة الشركات ومداه ودوره في إضافة قيمة مستدامة.

٤ - وقرر فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، لدى النظر في عروض حلقة النقاش التي تناولت الشفافية والمساءلة، أن عليه أن يأخذ في الاعتبار الولاية التي منحها فريق الشخصيات البارزة بشأن كشف البيانات المالية أو غير المالية على حد سواء، في تقريره المقدم في عام ١٩٧٤ تحت عنوان "أثر الشركات المتعددة الجنسيات في التنمية والعلاقات الدولية" (E/5500/Rev.1/ST/ESA/6). ويمكن لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل أن ينظر، على سبيل المثال، في جدوى المعلومات غير المالية التي ستوفر للجهات المستخدمة المعنية.

كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات في المجتمع

٥ - اعترف فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ لدى النظر في التقرير المعنون "كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات في المجتمع" (TD/B/COM.2/ISAR/20)، بأن الشركات تؤثر في مختلف أصحاب المصالح تأثيراً اقتصادياً وبيئياً واجتماعياً واسع النطاق ولا يتم بيان ذلك دائماً في التقارير السنوية. وأحاط الفريق علماً، أيضاً، بالحجم الهائل من الأعمال التي تنجزها مختلف المجموعات، منها مبادرة الإبلاغ العالمية، لوضع مؤشرات مختلفة. وأقر الفريق أن الأعمال المنجزة بشأن الإبلاغ بالمسؤولية الاجتماعية للشركات يجب أن تظل في إطار ولاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتوصيات فريق الشخصيات البارزة. ويمكن لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل أن يباشر النظر في المؤشرات الموجودة حالياً لتكون التقارير المقدمة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات قابلة للمقارنة ولا تُحمل شركات البلدان النامية أعباء غير معقولة. ولل فريق أن يأخذ أيضاً في الاعتبار احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى تقديم التقارير المتصلة بهذا الموضوع. ويمكن لأمانة الأونكتاد أن تقدم بدورها إلى فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل تقريراً عن هذه المسائل في الدورة الحادية والعشرين للفريق.

متابعة أعمال "الحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"

٦ - قدم السيد ديفيد مور، رئيس الدورة التاسعة عشرة، تقريراً موجزاً عن التطورات الحاصلة منذ عقد الدورة التاسعة عشرة، في مشروع الإرشادات المتصلة "بالحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة". وبين أن مشروع المستوى ٢ من الإرشادات قد عُمم لإجراء مشاورات أوسع وأن الفريق الاستشاري نظر في التعليقات الواردة. وسيتم نشر النص النهائي للمستوى ٢ من الإرشادات على شبكة إنترنت في موقع فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل التابع للأونكتاد، وذلك فور الحصول على موافقة المجلس الدولي لمعايير المحاسبة على استخدام صيغ

اقتُبست من معايير المحاسبة الدولية في إرشادات المستوى ٢. ويجري الآن اختبار إرشادات المستوى ٣ ميدانياً. ولقد تم الاتفاق على إنشاء أفرقة صغيرة ١٠ لرصد التعديلات المدخلة على المعايير الموجودة وعلى أي معايير جديدة يصدرها المجلس الدولي لمعايير المحاسبة وكيفية تأثيرها في إرشادات المستوى ٢ الصادرة عن فريق الخبراء الحكومي الدولي؛ ٢٠ ورصد النتائج المستمدة من الاختبار الميداني واقتراح ما يجب إدخاله من تعديلات ذات صلة على إرشادات المستوى ٣. وأعربت وفود بنغلاديش وبولندا وتايلند وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وكينيا واتحاد المحاسبين القانونيين لشرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي عن اهتمامها بالاشتراك في أحد هذين الفريقين أو في كليهما. وتم الاتفاق، أيضاً، على جواز تقديم تقارير المتابعة المتصلة بالمستويين ٢ و ٣ إلى فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل حسب الاقتضاء.

متابعة المنهج الدراسي النموذجي

٧- طلب فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل الجهود التي تبذلها في سياق الاحتياجات الوطنية والدولية لتأهيل المحاسبين المهنيين، بالتنسيق مع اللجنة التوجيهية والاتحاد الدولي للمحاسبين. كما طلب الفريق أن تعد الأمانة النص النهائي للمنهج الدراسي النموذجي وأن تعمله على أوسع نطاق ممكن.

متابعة أعمال المحاسبة البيئية

٨- أوصى فريق الخبراء العامل، بعد تقديم العروض بشأن متابعة أعمال الدورة الخامسة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، بأن يبلغ الاتحاد الدولي للمحاسبين بالأعمال المنجزة في مجال المحاسبة البيئية ومؤشرات الكفاءة الإيكولوجية وبأن تعمم هذه الأعمال على نطاق واسع، بما في ذلك التعميم عن طريق مرافق التعلم من بعد. وطلب إلى الأونكتاد أن يجري اختبارات ميدانية إضافية للمبادئ التوجيهية الخاصة بمؤشرات الكفاءة الإيكولوجية في البلدان النامية والقطاعات الصناعية كافة. ويجب أن يواصل تعزيز الإطار والمبادئ التوجيهية لتلبية احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما ينبغي أن ينسق الأونكتاد ما ينجزه من أعمال في مجال وضع التقارير مع مبادرات أخرى، منها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومبادرة الإبلاغ العالمية.

الفصل الثاني

البيانات الافتتاحية

٩- أشار الأمين العام للأونكتاد في ملاحظاته الافتتاحية إلى الأهمية الخاصة لعام ٢٠٠٣ بالنسبة إلى فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ. فمنذ ٣٠ عاماً بالتحديد، أصبحت الأمم المتحدة تساهم في الجهود الرامية إلى تحسين الشفافية والمحاسبة في الشركات عبر الوطنية. وعين الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك فريقاً من الشخصيات البارزة للنظر في تأثير التنمية بما كان يعرف حينئذ بالشركات المتعددة الجنسيات. ومنذ ذلك الحين طرأت تغيرات عديدة، وكان تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن الأونكتاد يتناول مختلف جوانب الشركات عبر الوطنية، بما فيها الطابع العالمي الذي تكتسبه عملياتها.

١٠- غير أن ثمة اختلالاً اتسم به النهج الذي اتبع إزاء الاقتصاد الدولي عموماً. فمن ناحية، حظيت قضايا من قبيل التجارة والمالية والعمللة باهتمام دولي متزايد. ومن ناحية أخرى، لم تكن جوانب على الدرجة ذاتها من الأهمية في الاقتصاد الدولي مثل المحاسبة ومراجعة الحسابات وإدارة الشركات لتجد القدر الكافي من الاهتمام على الصعيد الجماعي أو الدولي. ومن بين الظواهر الكبرى التي برزت على مدى السنوات القلائل الماضية، كانت لكثرة إفلاس الشركات ولجسامته صلة وجيهة جداً بعمل فريق الخبراء. وقد أظهرت حالات الإفلاس هاته للمجتمع الدولي وجود ثغرات كبيرة تعتري التنظيم الدولي لتلك الجوانب المهمة من الاقتصاد الدولي التي سلف ذكرها.

١١- ثم اتخذت بعض المبادرات لسد هذه الثغرات. فعلى الصعيد الدولي مثلاً، يعد اتفاق بال الجديد لرؤوس الأموال (بال الثاني) المتعلق باحتياطي المصارف جديراً بالملاحظة. وكان قانون ساربانيس - أوكسلي المتعلق بمساءلة الشركات، الذي اعتمدته الولايات المتحدة، مثلاً جيداً على العمل الوطني الرامي إلى سد الثغرات التنظيمية، وقد ترتبت عليه آثار هامة على الصعيد الدولي. غير أن بلداناً نامية ومتقدمة أعربت عن قلقها الشديد فيما يتعلق باتفاق بال الثاني. إذ يبدو أن هذا الاتفاق عندما حاول التصدي للمشاكل الحالية أحدث تحديات جديدة. ومن ثم، أضحت من المهم مراعاة الفوارق الكبيرة على الصعيد الاقتصادي وغيره في البلدان المتوقع أن تنفذ هذا الاتفاق.

١٢- وأكد الأمين العام أهمية الشفافية وكشف البيانات المالية في سير العمل في الأسواق المالية بشكل فعال في جميع الدول الأعضاء. وبإمكان فريق الخبراء أن يساهم بقدر هام في الجهود المتواصلة من أجل تحسين الشفافية وكشف البيانات المالية بأن يظل وفيما لماضيه العريق كمحفل مفتوح تتناول فيه الدول الأعضاء جميعها قضايا تحظى

بالاهتمام المشترك في مجال الشفافية وكشف البيانات المالية. ولعل الحاجة إلى مراعاة الطابع المتنوع للتنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء درس هام ينبغي استخلاصه من ردود الأفعال إزاء اتفاق بال الثاني.

١٣ - وذكر الأمين العام الوفود بأن فرصة أخرى ستسنى لفريق الخبراء لكي يسلط الضوء على أهمية الشفافية وكشف البيانات المالية في المؤتمر الحادي عشر الذي يعقده الأونكتاد كل أربع سنوات، والذي سيعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في ساو باولو، بالبرازيل. وأعرب الأمين العام عن تقديره لما قدمه الرئيس المنتهية ولايته، السيد ديفيد مور (المعهد الكندي للمحاسبين المعتمدين) من مساهمات على مدى السنين العديدة التي قضاها منتسبا إلى فريق الخبراء.

الفصل الثالث

موجز الرئيس للمناقشات غير الرسمية

حلقة تفكير

١٤- نظمت حلقة تفكير احتفاءً بما قامت به الأمم المتحدة من أعمال بشأن الشفافية والمساءلة، على مدى ثلاثة عقود (١٩٧٣-٢٠٠٣). وتناولت الحلقة بالتحديد ما عرفته الشفافية والمساءلة من تحسن على مدى الثلاثين عاما الماضية، والتحديات التي ظهرت مؤخراً، والخيارات المطروحة أمام أصحاب المصلحة لمواجهة هذه التحديات في السياق العالمي الحالي. ففي عام ١٩٧٣، أعربت حكومات أمريكا اللاتينية عن قلقها لكون إحدى الشركات عبر الوطنية قامت بدور هام في الإطاحة بحكومة منتخبة ديمقراطياً في منطقتها. وجمع الأمين العام للأمم المتحدة فريقاً من الشخصيات البارزة للنظر في تأثير الشركات عبر الوطنية في التنمية.

١٥- ومما أثار دهشة هذا الفريق الغياب الخطير لكل من المعلومات المالية وغير المالية بشكل قابل للاستعمال والرغبة في وضع معايير دولية متفق عليها في مجال الإبلاغ. والواقع أن الفريق رأى أن أحوج ما تحتاج إليه البلدان النامية معلومات بشأن الشركات عبر الوطنية حتى تكون استراتيجيات هذه الشركات متمشية مع الأهداف الإنمائية للبلدان. للأسف ما زالت هذه الحاجة قائمة.

١٦- ثم إن وتيرة العولمة، على سرعتها، اصطدمت بعدد من الأزمات في القطاع المالي. فقد هجر المستثمرون الأسواق المالية الكبرى لفقد ثقتهم في كبار المسؤولين التنفيذيين، وفي مراجعي الحسابات، وبياناتهم المالية. فكان أن أضر غياب الشفافية باقتصادات بلدان العالم بأسره. ونهارت الشركات وعمت الفضائح في المحاسبة نتيجة إخفاق حماسي في إدارة الشركات. أخفق المسؤولون التنفيذيون الأولون، وأخفقت مجالس الإدارة، واللجان/ المجالس المشرفة المعنية بمراجعة الحسابات، وأخفق مراجعو الحسابات والمنظمون. لم تسلم قارة واحدة؛ وكان هذا الانهيار وكأن بعض أحداث الأزمة المالية الآسيوية عادت من جديد في الولايات المتحدة وأوروبا. وإذا كان "فرط الوفرة" له يد ربما في الانهيار الحالي، فإن أزمة الثقة نتجت عن غياب تام للمبادئ الأخلاقية أدى إلى التحايل على قواعد المحاسبة والإبلاغ.

١٧- وناقش المشاركون في الحلقة سبل الرجوع إلى المسار الصحيح واستعادة ثقة المستثمرين في مراجعي الحسابات والبيانات المالية. وأقر المشاركون بأن التنظيم وكشف البيانات المالية أصبحا أكثر تعقيداً على مدى العشرين عاماً الماضية، شأنهما في ذلك شأن الشركات. وأجمعوا على أن جوهر مسألة الشفافية يكمن في "الموقف" المتخذ، أو في كيفية تطبيق الأنظمة. ورأى مسؤول كبير في المفوضية الأوروبية أنه إذا لم يُدرب المطالبون بتطبيق

القواعد على ترجيح كفة القيم الأخلاقية في الأعمال التجارية على الجشع، اتهارت الجهود الرامية إلى زيادة الشفافية والمساءلة.

١٨- وتتمثل الظاهرة الجديدة في كون الإخفاق الكبير في مراجعة الحسابات لا يكشف متى يقع التلاعب بالقواعد. فقد ذهب البعض إلى أن ذلك ناتج عن التغير الحاصل في ثقافة مهنة مراجعة الحسابات على مر السنين حيث تم الانتقال من ثبات على مبدأ المهنية إلى هوس بتحقيق أرباح في مدة وجيزة. وأجمع المشاركون في الحلقة أيضا على أن إدارة الشركات، وإن كانت من قضايا الساعة، لن تؤدي وحدها إلى تحسين كشف البيانات المالية. ومرة أخرى فإن الأمر يتعلق بمسألة "الموقف" المتخذ أو القيم الأخلاقية المعمول بها في تطبيق القانون.

١٩- وحث السيد فريديريك تشوي (الولايات المتحدة) فريق الخبراء على أن يستند، في مواجهته للتحديات الحالية في مجال تحسين الشفافية والمساءلة، إلى ولايته المتميزة التي حددها له فريق الشخصيات البارزة. فقد كلفت هذه الشخصيات الأمم المتحدة بوضع قواعد أو مبادئ توجيهية للبلاغ عن كل من البيانات المالية وغير المالية. وقد آن الأوان من أجل العودة إلى رفع ذلك التحدي المزدوج ووضع مجموعة من المقاييس والمعايير الممكنة للكشف عن البيانات، مجموعة تشكل أساساً لجعل أنشطة الشركات تتفق والأهداف الإنمائية للبلدان بما يخدم مصلحة الطرفين.

٢٠- وشدد ممثل للمجلس الدولي لمعايير المحاسبة، السيد روبرت غارنيت، على وجوب وجود إرادة لتطبيق الشفافية في الممارسة والتزام بالقيم الأخلاقية في الأعمال التجارية.

٢١- ومن آخر البلدان التي دخلت الأسواق المالية العالمية وأسرعها نموا الاتحاد الروسي. فقد لاحظ السيد إيغور كوستيكوف، رئيس اللجنة الاتحادية للبورصة، أن السوق في تطور من سوق يطبعها عامل "المقامرة" إلى أخرى تتميز باتخاذ خيارات معقولة في مجال الاستثمار أساسها الشفافية وكشف البيانات المالية. وقال إن بعض الشركات بصدد تحسين إدارتها وتقديم البيانات المالية بشأنها، غير أن المجال لا يزال مفتوحا للتحسين إذا أريد للسوق أن تقوم بدورها في رصد رؤوس الأموال داخل الاقتصاد.

٢٢- وخلص السيد نيلسون كارفالو إلى القول إن هذه المجموعة الكبيرة التي تفوق ٢٠٠ ممثل متميز جاد كانت ستجد لا محالة سبلا أفضل لإنفاق وقتها ومواردها المالية بدلا من الجيء إلى جنيف لو أن عمل فريق الخبراء لم يكن وجيها وفريداً وذو قيمة عالية. فقد أثبت الفريق أهميته بالنسبة للحكومات في دورها بصفتها جهة منظمة للتنمية ومشجعة لها. وتحسين الشفافية والمساءلة يساهم في التنمية بقدر ما تساهم الأعمال التجارية السليمة في إيجاد الوظائف عند الاستثمار، ويعد إيجاد الوظائف أساسا لوضع معيار جديد بدأ البعض ينادي به فعلا ألا وهو

السعادة المحلية الإجمالية. واستعرض بعض الإنجازات الكبرى التي حققها فريق الخبراء الحكومي الدولي أو المساهمات المتميزة التي قدمها وهي كما يلي:

- وضع منهجية لقياس الآثار المالية التي يخلفها الأداء البيئي لمؤسسة تجارية
- وضع مبدأ توجيهي بشأن المتطلبات المهنية الضرورية للمحاسبين في العالم، بما في ذلك وضع منهج دراسي نموذجي
- وضع مبدأ توجيهي للمحاسبة من قبل المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة تداركاً للنقص المتمثل في تركيز واضعي المعايير على الأعمال التجارية الكبرى بشكل خاص
- اعتماد المسائل المتعلقة بإدارة الشركات والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

٢٣- ولاحظ في حديثه عن التحديات أن الخوض في مسألة إدارة الشركات يكون أحياناً من باب الجدل المحض. فالأمر ليس مجرد وضع لقوانين أساسية، وكشف عن البيانات المالية، وتحديد للسلطة والمسؤولية؛ إنما ذلك هو مسألة موقف. أسوأ الحالات لعدم الدقة في كشف البيانات المالية في البرازيل كانت لفروع محلية للشركات الكبرى الخمسمائة المصنفة لدى مجلة فورتشن (Fortune 500). على سبيل المثال، لم تقم شركة عبر وطنية واحدة تعمل في قطاع الصيدلة بنشر تقارير مالية، وإن كانت غير معفاة من ذلك لكونها شركات ذات مسؤولية محدودة. وثمة حاجة إلى تحالف بين المستثمرين، ومديري الصناديق والأصول، ومحلي الاستثمارات ومديري صناديق المعاشات التقاعدية، تحالف يبين للشركات أن تحسين إدارة الشركات سيشكل عاملاً أساسياً في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمجالات التي ينبغي الاستثمار فيها. وإن يصبح من الممكن إسقاط الشركات التي تعد إدارتها غير مرضية من قائمة الشركات المسجلة لدى البورصة، يحقق المستثمرون ففزة حقيقية نحو الجودة في ذلك المجال. وقد أثبت فريق الخبراء الحكومي الدولي أنه ضروري، كما أثبت جودة عمله. فهو أنسب محفل لبناء توافق الآراء. وهب أن كيانات أخرى أفضل من حيث الموارد المالية والموارد البشرية المتخصصة، إلا أنها قد تفتقر إلى شرعية الحديث باسم حكومات العالم، وقد لا يشمل مجال تركيزها أطرافاً أخرى مهتمة أو مواضيع أخرى قد تكون وجيهة بالنسبة لهذه الأطراف لكنها ليست ذات أولوية. وشجع الدول الأعضاء على جعل فريق الخبراء ذا رؤية أبعد. والأمل أن يشكل مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر فرصة كبرى للدول الأعضاء لكي تحسن من استخدامها لفريق الخبراء ومن نظرتها إليه.

الشفافية وكشف البيانات المالية في سياق إدارة الشركات

استعراض دراسات الحالة الميدانية

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٢٤- عرضت هذا البند من جدول الأعمال رئيسة فرع تنمية المشاريع التابع لشعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع في الأونكتاد. وكان فريق الخبراء قد بدأ في النظر في مسائل إدارة الشركات وفقاً لطلب الدول الأعضاء في مؤتمر الأونكتاد الذي يجري كل أربع سنوات، في دورته العاشرة التي عقدت في بانكوك عام ٢٠٠٠. ولم تعمل سلسلة الإفلاسات التي عرفتتها الشركات خلال السنتين الماضيتين إلا على تأكيد الحاجة إلى المزيد من العمل في مجال إدارة الشركات. وناقش فريق الخبراء في دورته التاسعة عشرة تقريراً عن متطلبات كشف البيانات المالية في إدارة الشركات (TD/B/COM.2/ISAR/15) ووجد الفريق التقرير دليلاً قيمياً على تقارب الآراء بشأن موضوع كشف البيانات المالية في سياق إدارة الشركات. واتفقت الدورة أيضاً على الحاجة إلى مواصلة العمل وطلبت إلى فريق الخبراء أن يجري دراسات حالة بشأن جوانب التنفيذ لمتطلبات كشف البيانات المالية لإدارة الشركات.

٢٥- ولفتت رئيسة الفرع انتباه المشاركين إلى الوثائق التي أعدت لهذا البند من جدول الأعمال. وقالت إن الورقة الرئيسية (TD/B/COM.2./ISAR/19) تتضمن موجزاً للنتائج التي توصلت إليها دراسات الحالة في الاتحاد الروسي، والبرازيل، وكينيا، وفرنسا، والولايات المتحدة. وأشارت إلى أن هذه الدراسات موجودة في وثائق مستقلة (الرموز TD/B/COM.2/19/Add.1-Add.5). ثم دعت رئيسة حلقة الشخصيات الخيرة المعنية بهذا البند من جدول الأعمال إلى تقديم لمحة عامة عن الجهود المبذولة على صعيد العالم من أجل تحسين متطلبات كشف البيانات المالية في إدارة الشركات.

٢٦- وناقش رئيس الحلقة "العثرات" التي وقعت في جميع أنحاء العالم في السنوات الأخيرة على مستوى إدارة الشركات وتناول مختلف الحلول والمبادرات الجاري فيها النظر من أجل التخفيف من حدة هذه الإخفاقات. ومن هذه الحلول رصد المؤسسات، ووضع مدونات القواعد لإدارة الشركات، وإجراء إصلاحات تشريعية، ورفع دعاوى جماعية ضد البورصات، وإنشاء وكالات لتصنيف الإدارة، ووضع معايير في مجال المحاسبة ومراجعة الحسابات.

٢٧- وعرض الورقة الرئيسية (TD/B/COM.2/ISAR/19) عضو في الحلقة مساعد أمانة الأونكتاد بصفتة خبيراً في إعداد وثائق هذا البند من جدول الأعمال. وناقش المغزى من اختيار البلدان التي أجريت فيها دراسات الحالة وقال إن الاستعراض يجري في إطار متطلبات كشف البيانات المالية التي ناقشها فريق الخبراء الحكومي الدولي في

دورته التاسعة عشرة (TD/B/COM.2/ISAR/15). وعرض بعض أوجه الاختلاف والعديد من نقاط التشابه فيما بين البلدان التي شكلت موضوع الدراسة فيما يتعلق بكشف البيانات المالية في إدارة الشركات. من أوجه الاختلاف هياكل الملكية، وحجم الأسواق والاقتصادات، والنهج التنظيمية، والثقة في الأسواق. ومن مواطن التشابه عدم مناعة أي بلد من إفلاس الشركات؛ وإجراء إصلاحات تشريعية في جميع البلدان، بمشاركة القطاع الخاص؛ ووجود توافق في الآراء بشأن طبيعة الإدارة الجيدة للشركات؛ والأثر الدولي الكبير الذي خلفه قانون ساربانيس - أوكسلي الصادر في الولايات المتحدة؛ وكون التقيد بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي هدفاً واضحاً تنشده معظم البلدان التي جرت فيها الدراسة؛ وكون الإبلاغ في المجال الاجتماعي والبيئي أصبح أكثر شيوعاً. وتتقيد معظم البلدان عموماً بمتطلبات كشف البيانات المالية التي ناقشها فريق الخبراء في دورته التاسعة عشرة.

٢٨- وناقش خمسة أعضاء في الحلقة دراسات الحالة القطرية. سلطت المناقشات لدراسة الحالة المتعلقة بالبرازيل الضوء على مختلف المبادرات الجارية من أجل تحسين الإدارة والشفافية في الشركات. وأثار وضع شرط جديد في البرازيل ينص على مناوأة شركات مراجعة الحسابات بدلا من مجرد الشركاء في مراجعة الحسابات كل أربع سنوات اهتماماً كبيراً وتعليقات عديدة من الجهات المشاركة. أما في فرنسا فقد حظي شرط الازدواجية في مراجعة الحسابات باهتمام عدة جهات مشاركة. وعرض العضو الذي ناقش دراسة الحالة المتعلقة بكينيا مختلف التطورات التي طرأت في ذلك البلد بعد إتمام الدراسة وكان الهدف منها تحسين الشفافية وكشف البيانات المالية. ومثالا على ذلك إحداث وظيفة على المستوى الحكومي لأمين دائم معني بشؤون الإدارة والقيم الأخلاقية. وأشار العضو الذي ناقش دراسة الحالة المتعلقة بالاتحاد الروسي إلى أن هذه الدراسة متوازنة وبناءة. فقد أجرى معهد المديرين في الاتحاد الروسي دراسة استقصائية استند فيها إلى متطلبات الشفافية وكشف البيانات المالية التي ناقشها فريق الخبراء الحكومي الدولي في دورته التاسعة عشرة. أما العضو الذي ناقش دراسة الحالة المتعلقة بالولايات المتحدة فقد أشار إلى جانب القضايا الواردة في الدراسة إلى استمرارية الإصلاحات المتعلقة بالإدارة والشفافية في الشركات وساق أمثلة عن هذه الإصلاحات التي جاءت بعد إتمام دراسة الحالة.

٢٩- وعرض ممثل عن الاتحاد الأوروبي للمحاسبين تقريراً صدر عن منظمته بعنوان "ورقة مناقشة بشأن الجوانب المتعلقة بإعداد التقارير المالية ومراجعة الحسابات في إدارة الشركات". وقدمت هذه الورقة منظوراً لمهنة المحاسبة كجزء من النقاش المتواصل بشأن استعادة ثقة المستثمرين. واقتصر نطاق هذا التقرير على وصف عناصر الإدارة الجيدة للشركات التي لها صلة بعملية إعداد التقارير المالية ومراجعة الحسابات. وتناول الممثل ما تضمنته الورقة من دلالات وتوصيات رئيسية بشأن قضايا من قبيل وضع مدونات قواعد لإدارة الشركات، وإنشاء لجان لمراجعة الحسابات، وتعيين المراجعين الخارجيين للحسابات، وكشف البيانات المتعلقة بإدارة الشركات وتعيين المديرين المستقلين.

٣٠- وتناولت المناقشات قضايا متنوعة في مجال التنفيذ أثارها دراسات الحالة. وأسهمت هذه المناقشات في تناول مسألة الطوعية والإلزامية في النهج التي ينبغي اتباعها إزاء الامتثال لمتطلبات الشفافية وكشف البيانات المالية في إدارة الشركات. فهناك من الوفود من رأى أن إلزامية القواعد تُثني المؤسسات التجارية عن العمل وفقاً لهذه المتطلبات. وذهب آخرون إلى أن المؤسسات التجارية لن تمتثل للمتطلبات طوعاً، بما أنه لن توجد حوافز محددة تحملهم على ذلك.

٣١- وذهب رأي آخر إلى أن النهج الإلزامية والطوعية لا يقضي بعضها بعضاً بالضرورة. فمن الممكن الجمع بين كلا النهجين. وإذا كانت بعض المتطلبات الأساسية إلزامية، جاز جعل البعض الآخر طوعياً في مجموعة من المتطلبات. واحتج بعض المشاركين بأن طوعية الامتثال للمتطلبات تمكن المؤسسات التجارية من زيادة شفافيتها وبالتالي فإن انخفاض تكاليف زيادة رؤوس الأموال يشكل حافزاً لهذه المؤسسات على مواصلة الامتثال. وأثيرت مسألة تتعلق بمراجعة الحسابات في التقارير السنوية للشركات حينما يكون الامتثال لمتطلبات إدارة الشركات على أساس طوعي فقط. ولاحظ بعض المشاركين أن عدة مجموعات من المتطلبات المتعلقة بإدارة الشركات تتضمن مبدأ "الامتثال أو التفسير" كأحد مميزاتها. وهكذا تزود المؤسسة المبلغة مراجع الحسابات بتفسير يتعلق بتلك العناصر التي لم تمتثل لها ضمن مجموعة من المتطلبات.

٣٢- وفي معرض المناقشات التي تناولت قضايا التنفيذ، أثيرت مسألة مناوأة شركات مراجعة الحسابات مقابل مجرد مناوأة شركاء مراجعة الحسابات. وذكر أعضاء الوفود الذين بحثوا هذه المسألة في جميع أنحاء العالم أن قلة قليلة من البلدان في أوروبا تنص على إلزامية مناوأة شركات مراجعة الحسابات. ورأى بعض الأعضاء أن هذا المطلب لن يحظى بموافقة أصحاب الأسهم، بما أن هذا الخيار يعني زيادة في رسوم مراجعة الحسابات. وعلاوة على ذلك ستعرقل المناوأة الإلزامية عملية الاستمرارية في تقديم الخدمات القيمة المضافة التي استطاعت شركة مراجعة الحسابات أن تقدمها على أساس تجربتها الطويلة مع الكيان الذي راجعت حساباته. وطلب عضو توضيحاً بشأن ما إذا كان قانون ساربانيس - أوكسلي ينص على مناوأة شركات مراجعة الحسابات. فأوضح مشارك في النقاش أن هذا القانون ينص بالفعل على مناوأة شركات مراجعة الحسابات. غير أن دراسة بشأن أثر المناوأة الإلزامية لشركات مراجعة الحسابات قد طلب إجراؤها ومن المقرر أن تتم في غضون سنة من دخول هذا القانون حيز النفاذ.

٣٣- وبعدها ذكر عضو أنه وجد دراسات الحالة مغنية ومفيدة، علق على ضرورة الموازنة بصورة ملائمة بين التنظيم الذاتي والتنظيم الحكومي في تعزيز كشف البيانات المالية بطريقة مجدية. ففي بعض الحالات، يعد التنظيم الذاتي أكثر فعالية من التنظيم الحكومي لعدة أسباب. فمعظم الخبرة بشأن قضايا من قبيل المحاسبة، والوسائل المالية المشتقة منها وما شابه ذلك موجود لدى المنظمات الذاتي تنظيمها بدلا من الأجهزة التنظيمية التابعة للحكومة.

وعادة ما يكون تحديث المتطلبات التي تصوغها مؤسسات ذاتية التنظيم أو تعديلها أسهل من ذلك في المتطلبات التي تضعها هيئات تنظيمية حكومية، إذ قد يقتضي الأمر موافقة برلمانية في هذه الحالة. ثم إن القطاع الخاص يميل أكثر إلى قبول المتطلبات التي تضعها مؤسسات ذاتية التنظيم في القطاع الخاص بدلا من قبول تلك الصادرة عن هيئات حكومية. لذا تعد الحاجة إلى الموازنة في هذا الصدد مسألة مهمة في مجال التنفيذ.

٣٤- وشدد العديد من الأعضاء على أهمية دور القطاع العام، لا سيما في البلدان النامية. ولأن معظم الموارد المالية وغيرها من موارد البلدان النامية في يد القطاع الخاص، من المهم تعزيز الشفافية وكشف البيانات المالية بما يكفي في إدارة ذلك القطاع. وإذا كان فريق الخبراء قد ركز في مداولاته الحالية على مؤسسات القطاع الخاص أساساً، فإن ثمة حاجة تدعو إلى الخروج بتوصيات مماثلة بشأن كشف البيانات المالية في القطاع العام. وأشار بعض المشاركين أيضا إلى ضرورة معالجة مشاكل الفساد في القطاع العام.

٣٥- وفي إشارة إلى الدراسة المتعلقة بكينيا، تساءل عضو عن إمكانية العمل بالنهج التي تناولتها الدراسة في بلدان أفريقية أخرى جنوب الصحراء الكبرى، حيث لا توجد بورصات، ويسود القطاع العام بينما يشكل القطاع الخاص في معظمه قطاعا غير رسمي. فرد المتدخل الذي تطرق للدراسة المتعلقة بكينيا، حيث أشار إلى أنه رغم احتمال عدم وجود بورصات في هذه البلدان، إلا أن هناك تعاونيات، ومؤسسات مالية ومؤسسات تجارية كبرى، تقوم بدور كبير في التنمية الاقتصادية، على كونها غير مسجلة في البورصة. وعلى جميع هذه الكيانات أن تكشف بدقة عن البيانات المالية المتعلقة بعملياتها وإدارتها. غير أنه ليس من الأنسب مطالبة القطاع غير الرسمي بالكشف عن مثل هذه البيانات.

٣٦- ولاحظ عضو أن دراسات الحالة وإن كانت متوازنة جغرافياً عموماً، إلا أنها كانت ستزداد توازناً بإدراج بلد آسيوي في إطارها. وينبغي لدراسات الحالة المقبلة أن تركز على البلدان التي لم تشملها دراسات الحالة السابقة. وعوض أحد الأعضاء من المنطقة الآسيوية عن هذا الإغفال بعرضه المميزات الرئيسية لمدونة قواعد لإدارة الشركات قام بلده بتطبيقها في العام السابق. وأسهب أيضا في تناول بعض الجوانب الإلزامية والطوعية للامتثال للمدونة. وقدم عضو آخر من المنطقة الآسيوية تجربة منطقته فيما يتعلق بعملية انتقاء أفضل التقارير السنوية للشركات. وذكر أن منظمة إقليمية للمحاسبة في منطقته تصنف التقارير السنوية للشركات خصصت، في انتقائها لأفضل تقرير، ١٥ نقطة للكشف عن البيانات المالية لإدارة الشركات من مجموع ٢٠٠ نقطة استخدمت في عملية الانتقاء.

٣٧- وأشار عضو أكمل بلده التقرير المتعلق بالامتثال للمعايير ومدونات قواعد السلوك الذي وضعه البنك الدولي إلى أن هذا التقرير يتضمن نموذجا لإدارة الشركات وأن معظم البلدان التي أتمت التقرير سمحت للبنك الدولي بنشر هذه التقارير على موقع البنك في شبكة إنترنت. وقال إن هذه التقارير تزود واضعي السياسات

المهتمين بإصلاح الممارسات المتعلقة بإدارة الشركات في بلدانهم بمعلومات مفيدة بشأن النهج التي تتبعها بلدان أخرى من أجل معالجة قضايا إدارة الشركات.

٣٨- وأوضح عضو أن مصطلحات "كشف البيانات" و"متطلب كشف البيانات" وكشف البيانات المتعلقة بإدارة الشركات و"كشف البيانات لإدارة الشركات" و"كشف البيانات في إدارة الشركات" يستخدم بعضها بدل بعض من قبل المشاركين في الدورة كما هو الشأن في الوثائق المتعلقة بدراسات الحالة. بيد أن هذه المصطلحات لا ينوب بعضها عن بعض بالضرورة. فكشف البيانات المتعلقة بإدارة الشركات يعني الكشف عن معلومات محددة بشأن الجوانب المتعلقة بإدارة الشركات داخل المؤسسة. ومن ناحية أخرى، يرى مصطلح "كشف البيانات لإدارة الشركات" أن كشف البيانات والشفافية ما هما إلا جزء من إدارة الشركات. وطلب إلى الحلقة والمشاركين التمييز بشكل واضح بين هذه المصطلحات، لا سيما عند استخدامهم مصطلح "كشف البيانات المتعلقة بإدارة الشركات" و"كشف البيانات لإدارة الشركات"، في المناقشات والوثائق المقبلة.

٣٩- واقترح عضو يمثل هيئة للمحاسبة أن يركز فريق الخبراء في عمله بشأن إدارة الشركات في المستقبل على المسائل التي تنطوي على مراجعة الحسابات وإعداد التقارير المالية، وتلك مجالات للفريق فيها خبرة وشرعية، وأن يتجنب تناول مسائل من قبيل أدوار المديرين، والمجالس أو أصحاب أسهم المؤسسات. وبالإمكان أيضاً أن تقدم هيئات المحاسبة خدمات تدريبية قيمة إلى أعضائها الذين يعززون تقلد مسؤوليات تنفيذية. وساق برنامجاً في معهده مثلاً على ذلك. وذكر مشاركون آخرون برامج تدريبية متنوعة في مجال الإدارة.

٤٠- وتساءل عضو عما إذا ينبغي النظر إلى إدارة الشركات على أساس أنها أداة وقائية أم علاجية. فرد عدد من المناقشين في الحلقة بإمكانية وصف إدارة الشركات بكونها عقداً بين الإدارة وأصحاب الأسهم. وينبغي لهذا العقد أن يضع للسلوك حدوداً. ومن الواضح أن الإدارة قد تجاوزت في الماضي القريب تلك الحدود، وعليه تسن الآن قوانين جديدة. وتساءل آخرون عما إذا كانت هذه القوانين الجديدة قد ذهبت أبعد مما يجب وعما إذا كان ينبغي ترك شؤون إدارة الشركات للمؤسسات التجارية لا للمنظمين. ورأى عضو أن بعض القوانين الأخيرة المتعلقة بإدارة الشركات قد سنت دون مراعاة آراء جميع الأطراف المعنية بهذه القوانين.

٤١- وفي ختام هذه المداولات بشأن هذا البند من جدول الأعمال، رأت الوفود وجود حاجة إلى إرشادات عملية في ميدان متطلبات الشفافية وكشف البيانات لإدارة الشركات. وستساعد هذه الإرشادات الدول الأعضاء على تحديد هدف وعمق النهج التي تتبعها من أجل وضع مبادئها التوجيهية الخاصة بها وتحديثها من أجل تطبيق المبادئ العالمية. وسيكون هذا التوجيه مفيداً أيضاً في قياس المؤسسات التجارية من حيث كشفها للبيانات المالية المتعلقة بإدارة الشركات. ونظر الخبراء أيضاً في العمل الذي سيضطلع به فريق الخبراء مستقبلاً في مجال الشفافية

وكشف البيانات المالية المتعلقة بإدارة الشركات. وبما أن الحديث تكرر عن قضايا التنفيذ، قرر الخبراء استعراض حالة تنفيذ كشف البيانات المالية في إدارة الشركات ودور هذه الكشوف في زيادة قيمة مستدامة.

مسائل أخرى

(البند ٤ من جدول الأعمال)

كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع

٤٢ - في مرات عديدة في الماضي، اقترح فريق الخبراء النظر في بند يتعلق بالحاسبة وإعداد التقارير من الناحية الاجتماعية. فقد اقترح ذلك كمجال للعمل المستقبلي في الدورتين السابعة عشرة والثامنة عشرة للفريق؛ ونوقشت المسألة أيضاً في الدورة التاسعة عشرة كجزء من متطلبات كشف البيانات المالية المتعلقة بإدارة الشركات. وتستهدف الدورة العشرون استعراض الاتجاهات السائدة والقضايا المطروحة حالياً في مجال إعداد تقارير عن المسؤولية الاجتماعية للشركات كما ترمي إلى مناقشة احتمال مساهمة فريق الخبراء في العمل في مجال إعداد تقارير عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

٤٣ - وقدمت أمانة الأونكتاد لمحة عن تقريرها المتعلق بالاتجاهات والقضايا الراهنة في مجال كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع (TD/B/COM.2/ISAR/20). وكان الهدف من هذا التقرير تقديم معلومات أساسية للمناقشة، وتيسير الأمور لفريق الخبراء عند نظره في قضية عادت إلى الساحة من جديد وتتمثل في المسؤولية الاجتماعية للشركات والآثار المترتبة عليها في المحاسبة والإبلاغ، بما في ذلك مسائل منها ما يلي: هل كشف البيانات المالية ضروري فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات؟ وما هي طبيعة المعلومات التي ينبغي الإبلاغ عنها؟، وهل ينبغي توحيدها؟ هل ثمة حاجة إلى معيار دولي للإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للشركات؟ كيف يمكن زيادة مشاركة البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية في هذه العملية؟ كيف يمكن تطبيق كشف البيانات المالية في الممارسة؟ هل باستطاعة فريق الخبراء الحكومي الدولي أن يضيف قيمة في مجال الإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للشركات؟

٤٤ - وقد أظهرت المناقشات التي أعقبت ذلك اهتمام المشاركين بمسألة الإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. وأدرك المشاركون أن موضوع الإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للشركات لا يمكن أن تتفاداه منظمة مثل فريق الخبراء الحكومي الدولي المهتم بقضايا الإبلاغ المالي منها وغير المالي. وشدد عدة مشاركين على ضرورة كشف المؤسسات التجارية لأثرها الشامل في المجتمع مع مراعاة أثر سلسلة إمدادها بالكامل، دون حصر إبلاغها في أثر المؤسسة التجارية وفروعها. وجرى الحديث أيضاً عن قلق حكومات البلدان النامية والمجتمع المدني فيما يتعلق بعدم قدرتها على الاعتماد على أطر تشريعية قوية واضطرابها للثقة في أمانة الشركات لدى كشف بياناتها

المالية. ونودي عدة مرات بضرورة إنشاء منتدى للنقاش بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة بشأن قضايا المسؤولية الاجتماعية للشركات، ولوحظ أن فريق الخبراء الحكومي الدولي بإمكانه القيام بهذا الدور.

٤٥ - ويشير التقرير إلى أن للمسؤولية الاجتماعية للشركات عدة تعريفات غير أن المفهوم منها عموماً هو إدماج القضايا الاجتماعية التي تثير الاهتمام في سياسات هذه المؤسسات وأعمالها التجارية، بما فيها القضايا الشاغلة في المجال البيئي والاقتصادي والاجتماعي. ويعد هذا المجال من المسؤولية في تطور نتيجة تزايد المخاوف بشأن أثر الشركات في المجتمع، لا سيما بعد التحرير والعملة.

٤٦ - وأثيرت عدة مرات مشكلة غياب تعريف للإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وعلاقة ذلك بالإبلاغ عن الاستدامة. فخلال المناقشات، رأى المتحدث أن الإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للشركات عنصر فرعي من الإبلاغ عن الاستدامة، بما أن مؤسسات تجارية عديدة قدمت تقارير عن المسؤولية الاجتماعية للشركات دون إثارة مسألة الاستدامة في عملياتها. واقترح المتحدث أن يركز فريق الخبراء الحكومي الدولي على الإبلاغ عن الاستدامة وفاءً بجدول أعمال الأمم المتحدة. واحتج مشاركون آخرون بأن الفروق بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والإبلاغ عن الاستدامة غير محددة بشكل واضح وأن الاثنين معاً متداخلان بشكل وثيق. ولوحظ أيضاً أن الاستدامة مفهوم واسع وفضفاض بحيث يستحيل على منظمة مثل فريق الخبراء الحكومي الدولي تحديد ما ينبغي أن يشمل الإبلاغ عن الاستدامة.

٤٧ - وتساءل البعض عما إذا كانت المسؤولية الاجتماعية للشركات مسألة تثير الاهتمام بشكل دائم أم مؤقت. فرد أحد المشاركين مشيراً إلى أن أزيد من ٥٠ في المائة من المؤسسات المدرجة ضمن مؤشر FTSE 250 تصدر تقارير عن المسؤولية الاجتماعية للشركات (مقارنة بنسبة صفر في المائة عام ١٩٩٠)، مما يدل على تأييد الشركات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات وللإبلاغ عن هذه المسؤولية. وأشار مشارك إلى أن كشف البيانات غير المالية أضحت أكثر أهمية في التجارة بين البلدان النامية والمتقدمة، إذ تطالب الشركات عبر الوطنية مورديها بشكل متزايد بتقديم هذا النوع من المعلومات. إضافة إلى ذلك، تريد البلدان النامية الاطلاع على المبادئ التجارية للشركات عبر الوطنية وعلى أثر عملياتها في البلدان المضيفة. وسلم البعض بأن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وإن كانت تمثل خطة تقودها البلدان المتقدمة إلى حد كبير، فستظل قائمة، وبإمكان البلدان النامية أن تستفيد منها الكثير.

٤٨ - واستعرض التقرير أيضاً المزايا الاقتصادية لاتخاذ موقف مسؤول اجتماعياً. فعلى الصعيد العملي، من شأن اعتماد مبادئ أخلاقية أن يزيد من الإنتاجية في العمل ومن التزام العاملين. ففي سوق يتحكم فيها المشتري، من شأن الشركات التي تتحمل مسؤولياتها تجاه الظروف التي يعمل فيها موردها أن تجتذب الزبائن وأن تحافظ عليهم أكثر. ثم إنها تدير المخاطر بشكل أفضل من خلال تحكمها في سلسلة التوريد أكثر. وعلى الصعيد المالي، ثمة تأثير

للمسؤولية الاجتماعية للشركات نظراً لتزايد أهمية المكاسب غير الملموسة مثل العلامة التجارية والسمعة. وبفضل المؤشرات والتقديرات الجديدة التي وضعت في إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات فإن جعل القضايا الشاغلة لهذه المسؤولية جزءاً من إدارة الشركة يقدم أيضاً مصادر إضافية للتمويل بإرسال إشارات إيجابية إلى المستثمرين المسؤولين اجتماعياً. ويعتقد البعض أيضاً أن وضع سياسة تنص على المسؤولية الاجتماعية للشركات من شأنه أن يؤثر إيجابياً في أسعار الأسهم وصافي الإيرادات. وعلى الصعيد الاستراتيجي، يعد اتخاذ موقف مسؤول اجتماعياً من باب بُعد النظر وإدارة النمو الاقتصادي، وتحسين البيئة الاقتصادية والتجارية.

٤٩- ورأى عدة مشاركين في غياب إمكانية المقارنة بين التقارير المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات مشكلة كبيرة. وأصل ذلك راجع جزئياً إلى غياب تحديد دقيق لما ينبغي أن تشمله المسؤولية الاجتماعية للشركات أو يتناوله الإبلاغ عن الاستدامة، وإلى تنوع المعلومات التي تطلبها الجهات ذات المصلحة أيضاً. وقد تعهد العديد من المؤسسات التجارية ومنظمات المجتمع المدني بتحديد ما ينبغي إدراجه ضمن التقارير المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، وبالتالي وضع عدد كبير من المؤشرات. وأشار عضو في الأمانة إلى أن الإفراط في وضع المؤشرات الاجتماعية والبيئية والإنمائية يؤدي إلى عدم الاتساق وقابلية المقارنة. ويعد المستوى الحالي للتحقق من تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات بعيداً كل البعد من الانتظام والوثوق به كما هو الشأن في التقارير المالية.

٥٠- وأثيرت مسألة العبء الإضافي الملقى على المؤسسات التجارية في مجال الإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. ففي البلدان المتقدمة، حيث يعد هذا الإبلاغ أكثر تطوراً، تواجه المؤسسات التجارية طلبات لا تحصى من أجل الحصول على معلومات، وتعد تكاليف تلبية هذه الطلبات مثنية عن ذلك. وأشار مشارك في النقاش إلى أن الممارسات الجديدة المتبعة في مجال إدارة المخاطر تعني أن الشركات عبر الوطنية مضطرة بشكل متزايد لمراقبة سلسلة توريدها بالكامل، وبالتالي يشجع ذلك على كشف أفضل للبيانات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات من قبل المؤسسات التجارية الأخرى في البلدان المتقدمة والنامية. ويضطر الموردون في البلدان النامية أحياناً إلى تلبية متطلبات متباينة من زبائنهم من الشركات. لذا ينبغي العمل على توحيد الممارسات المتعلقة بالإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وتحسين قابلية قراءة التقارير مع الحرص على عدم جعل هذا المجال الجديد من الإبلاغ عبئاً مفرطاً على الشركات.

٥١- واتفق على أن عملاً كثيراً قد أنجز فعلاً من أجل وضع المؤشرات، ولتفادي مزيد من الازدواجية يجب أن يقوم عمل فريق الخبراء على ما قد أنجز فعلاً. وترددت مخاوف من أن العمل بشأن توحيد الممارسات في هذه المرحلة المبكرة من شأنه أن يعوق الجهود المبذولة والإبداع في الوقت الحالي. ورداً على ذلك، قال أحد المشاركين إن عملية التوحيد أو العمل على إيجاد حد أدنى من المقاييس الأساسية أمر مرغوب فيه لإضفاء طابع الوحدة على التنوع في هذا المجال، وإن كان الإبلاغ في المجال الاجتماعي ما يزال في المهد ويحتاج إلى توجيه. وقال إن هذا

النوع من العمل القائم على المبادرات الحالية أو المبادرات المتخذة في مجال التنمية لن يعرقل الإبداع، وإنما سيكون فقط من تفادي الفوضى وزيادة الأعباء بالنسبة للمؤسسات التجارية. وأوضح متدخل آخر في النقاش أن فريق الخبراء الحكومي الدولي منتدئ فريد من نوعه بإمكانه الجمع بين الفنيين من البلدان النامية والمتقدمة من أجل العمل بشأن مسألة التقارب. واقترح أن يبحث فريق الخبراء في مقارنة المؤشرات الحالية من أجل الخروج منها بمجموعة من المؤشرات الأساسية. وجرى التسليم أيضاً بإمكانية شروع فريق الخبراء في عمل آخر لوضع مؤشرات لقياس الأثر الاجتماعي، بما أن المؤشرات المستخدمة حالياً تركز على السياسات الاجتماعية للشركات بدلاً من التركيز على أثرها.

٥٢- وفي إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات، نوقشت مسألة إبلاغ المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة. فأشار مشارك إلى أهمية الإبلاغ عن هذه المسؤولية بالنسبة للمؤسسات التجارية الصغيرة التي ترغب في استخدام مبدأ المسؤولية الاجتماعية للشركات كمكسباً غير ملموس لها وميزة تُكسبها سبقاً في المنافسة. وأشار إلى أن إنشاء المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة وتطويرها يتوقف كثيراً على التمويل، وأن تحسين الكشف عن البيانات المالية وغير المالية ييسر لهذه المؤسسات عملية البحث عن التمويل. وستكون خبرة الأونكتاد في هذا الميدان عموماً وخبرة فريق الخبراء خصوصاً أمراً مفيداً لهذه المؤسسات التجارية في إبلاغها عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. واقترح مشارك أن يتعاون فريق الخبراء الحكومي الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا المجال.

٥٣- واتفق فريق الخبراء على أن يظل العمل بشأن الإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للشركات ضمن ولاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي إطار توصيات فريق الشخصيات البارزة. وبإمكان فريق الخبراء البدء في دراسة المؤشرات الحالية حتى تكون التقارير المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات قابلة للمقارنة ولا تفرض أعباء غير معقولة على المؤسسات التجارية في البلدان النامية. وبإمكان فريق الخبراء أيضاً أن يراعي احتياجات المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة عند الإبلاغ بشأن هذه المسألة. ولأمانة الأونكتاد أن تقدم من جديد تقريراً عن هذه القضايا في دورتها الحادية والعشرين.

المنهج الدراسي النموذجي المنقح لفريق الخبراء الحكومي الدولي

٥٤- قدم خبير في الأونكتاد معلومات أساسية بشأن عمل فريق الخبراء الحكومي المتعلق بوضع منهج دراسي نموذجي منقح لتعليم المحاسبين المهنيين وعرض مشروعاً شبه نهائي لهذا المنهج (TD/B/COM.2/ISAR/21).

٥٥- وأعرب عن القلق لكون المنهج النموذجي المنقح لا يزال ملتزماً بنهج التزويد بالمعلومات فقط. ورغم أن المنهج القائم على الناتج أو الكفاءة لا يزال في مرحلة مبكرة، فقد استهوى المستخدمين على مدى السنوات الأربع الماضية، ويستخدمه عدد من الرابطات المهنية حالياً، بما فيها المعهد الكندي للمحاسبين المعتمدين. بيد أن قراراً

اتخذ بعدم استخدام هذا النهج في المنهج النموذجي لكون تنفيذه لا يزال يسبب مشاكل في بعض الدول الأعضاء. غير أنه اتفق على إضافة مرفق إلى المنهج النموذجي المنقح يقر بعدم وحدانية النهج القائم على التزويد ويعطي معلومات عن النهج القائم على الناتج إلى جميع البلدان المهتمة. واقترح مشاركون آخر إدراج المنهج النموذجي ضمن مصفوفة لمطابقة النماذج مع الكفاءات، كما سبق فعل ذلك في بعض المدارس.

٥٦- وأثار عدد من المشاركين مسألة تعليم المحاسبين من الطبقة الدنيا. فالنسخة الحالية من المنهج النموذجي تركز على تعليم المحاسبين المهنيين. ورغم أن هذا المنهج غير معد لتدريب المحاسبين من الطبقة المتوسطة، والفنيين، وماسكي السجلات من الطبقة المتوسطة، رأى بعض المتكلمين ضرورة إعطاء توجيهات إلى المستخدمين المحتملين الراغبين في استخدام المنهج النموذجي أساساً لتدريب المحاسبين من الطبقة الدنيا.

٥٧- وأشار مشاركون إلى نقطة عدها سلبية وهي كون المنهج النموذجي المنقح لا يحدد الشكل الذي ينبغي للتدريب أن يكون عليه. وجرى الإشارة إلى أن وضع منهج نموذجي غير كاف وأن على فريق الخبراء أن يتخذ خطوة أخرى ويطبق المنهج النموذجي. غير أنه تم التشديد على أن ذلك يتجاوز الحد الأدنى في التنقيح الذي اتفق عليه أعضاء فريق الخبراء عام ٢٠٠٢. وثار تساؤل بشأن ما إذا كان لفريق الخبراء دور في الانتقال من مرحلة التصميم إلى مرحلة التطبيق.

٥٨- وأعرب عدد من المشاركين عن قلقهم لعدم كفاية التشديد على جعل جميع الممارسات السائدة في مجال المحاسبة تسير وفقاً للمعايير الدولية. وقيل بضرورة إضافة درس خاص يتناول فهم المعايير الدولية وتطبيقها. ورداً على ذلك، سلط الضوء على كون المنهج النموذجي المنقح مطابق تماماً للمعايير الدولية للمحاسبة، التي أدمجت في جميع النماذج ذات الصلة، وللمعايير التعليمية الجديدة التي وضعتها لجنة التعليم التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين. وأضاف أن المنهج النموذجي المنقح وثيقة حية وستعدل وفقاً للتغيرات الحاصلة في آراء الاتحاد الدولي للمحاسبين. وأشار مشاركون باعتماد المنهج النموذجي المنقح ثم تنقيحه سنوياً، استناداً إلى تجربة البلدان التي عملت به.

٥٩- وذهب مشاركون إلى أن على المحاسبين المهنيين أن يكونوا على دراية باقتصاد مؤسسة تجارية ككل. ولهذا السبب، ينبغي للمنهج النموذجي أن يتضمن مواضيع من قبيل التحليل المالي والتحليل الاقتصادي لأداء المؤسسات التجارية. وسبق مثال الاتحاد الروسي، حيث تتضمن دروس المحاسبة المالية دروساً في التحليل المالي وتشمل المحاسبة الإدارية تحليل الأنشطة الاقتصادية للتمكين من اتخاذ القرار الصحيح عند إدارة مؤسسة تجارية. ورداً على ذلك، أشير إلى أن المنهج النموذجي مجموعة من المواضيع، وليس مقرر دراسياً كاملاً. وعندما يصير المنهج مقرر دراسياً، عندها ينبغي إضافة التحليل المالي والتحليل الاقتصادي كجزء من نموذج معمول به.

٦٠- وشدد مشارك على أهمية الدورات التدريبية في مجال المحاسبة واقترح أن يصبح هذا الموضوع جزءاً أساسياً من المنهج، حيث سيحفز ذلك معاهد التعليم على بذل المزيد من الجهود من أجل تقديم المرافق والمواد اللازمة، وإقامة علاقات مع الشركات المهتمة بأخذ المتدربين. ورداً على ذلك، أشير إلى أن هذه المسألة درست بشكل مستفيض في المناقشات السابقة واتفق على أن الدورات التدريبية لا يمكن أن تشكل جزءاً أساسياً، لكون المنهج النموذجي معداً للتدريب المهني، الذي يمكن أن تقدمه كيانات أخرى غير المؤسسات التعليمية. واقترح أيضاً تعميم المنهج النموذجي على أرباب العمل للتعليق عليه.

٦١- وشدد عدة مشاركين على أهمية تطبيق النظرية. فهذه المهنة تعوزها أمثلة عملية لأن هذه الأمثلة تميل إلى كونها خاصة بالمجتمعات. واقترح وضع أمثلة عملية وجمعها في وثيقة يمكن أن يستخدمها المدرسون لسوق أمثلة للطلبة.

٦٢- وأشار مشارك إلى أنه من المفيد معرفة البلدان التي استخدمت المنهج النموذجي، الذي صدر أول مرة عام ١٩٩٩، واستخلاص الدروس من تجارب هذه البلدان. وقد حظي هذا الاقتراح بالقبول، وأشار خبير في الأونكتاد إلى أنه وفقاً لدراسة استقصائية تمت عام ٢٠٠٢، هناك حوالي ٢٠ بلداً يستخدم المنهج النموذجي أو بصدد النظر في استخدامه في متطلباتهم في مجال التأهيل المهني. وذكر ممثل من تايلند أن المنهج النموذجي استخدم في تنقيح المنهج الدراسي التايلندي على الصعيد الوطني.

٦٣- وقدمت طلبات متعددة لإجراء تغييرات على المنهج النموذجي، بما فيها ما يلي:

- ينبغي إدراج بيان بالتغييرات الحاصلة على صعيد الأسهم في الوحدة ٣-١-٧.
- ينبغي للوحدة النموذجية ١-٣ المتعلقة بالسلوك التنظيمي أن تشمل الموارد البشرية. وينبغي للوحدة النموذجية ٣-٨ المتعلقة بالمبادئ الأساسية لمراجعة الحسابات أن تشمل المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات، نظراً لاختلاف المعايير فيهما. وينبغي للوحدات النموذجية المتعلقة بالمحاسبة الإدارية وبتحديد التكاليف أن تشمل أيضاً تحديد التكاليف على أساس النشاط.
- ينبغي للوحدة النموذجية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات أن تشمل تخطيط موارد المؤسسات ومجموعات من البرمجيات والتطبيقات.
- ينبغي للوحدات النموذجية المتعلقة بالدراسة في مجال التنظيم والمال أن تتناول تطوير الشخصية وإدارة الإجهاد.
- ينبغي للمنهج النموذجي أن يتناول كشف البيانات في السندات الإذنية للبيانات المالية.

- ينبغي للوحدة النموذجية ٣-١٠ المتعلقة بتكامل المعارف أن تشمل المعرفة التقنية، مع إيراد مشاكل حالات حقيقية بشأن التحليل المالي والاستراتيجية المالية.
- ينبغي للوحدات النموذجية المتعلقة بالقانون أن تشمل القوانين المتعلقة بالأمن.
- ٦٤- واقترح وضع برنامج شبيه ببرنامج تعزيز الجامعات العربية وتقييمها الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للتنمية بغية مساعدة الهيئات التي تستخدم المنهج النموذجي في العالم على تطبيق المنهج.
- ٦٥- وجرت الإشارة إلى أن المنهج النموذجي المنقح يركز بالأساس على عمل القطاع الخاص وينبغي له أيضاً أن يركز على مكونات أخرى للمجتمع، مثل مؤسسات القطاع العام، نظراً لكون هذه المؤسسات ذات هيكل مختلف.
- ٦٦- وطلب فريق الخبراء الحكومي الدولي إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل جهودها بشأن المتطلبات الوطنية والدولية لتأهيل المحاسبين المهنيين منسقة في ذلك مع اللجنة التوجيهية المعنية بالمؤهلات المهنية ومع لجنة التعليم التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين. وطلب الفريق إلى الأمانة أيضاً أن تضع اللمسات النهائية على المنهج الدراسي النموذجي وأن تنشره على أوسع نطاق ممكن.

متابعة الدورات السابقة لفريق الخبراء الحكومي الدولي

الدورة الخامسة عشرة - استيفاء المعلومات المتعلقة بالحاسبة البيئية

- ٦٧- مؤشرات الكفاءة الإيكولوجية. أُطلع الفريق على الأعمال المتواصلة بشأن مؤشرات الكفاءة الإيكولوجية والتي بدأت عام ١٩٩٧. والهدف من هذا المشروع وضع إطار ومبادئ توجيهية في الحاسبة لدعم كشف لبيانات حقيقية وواضحة بشأن مؤشرات الكفاءة الإيكولوجية وتقديم إرشادات تتعلق بتحديد المعلومات المالية والبيئية والتعرف عليها وقياسها والكشف عنها. وأبلغ فريق الخبراء أن هذه الإرشادات ستحسن منهجية حساب المؤشرات وستوحدتها حتى تتمكن المؤسسات التجارية من الإبلاغ عن مؤشرات الكفاءة الإيكولوجية في شكل موحد قابل للمقارنة. وينتظر أيضاً أن تكون هذه الإرشادات بشأن الكفاءة الإيكولوجية للمبادئ التوجيهية الحالية في مجال الإبلاغ عنصراً مكملاً وداعماً. وأبلغ الفريق أن الدليل قد استعرض من الأقران وجرب من قبل مؤسسة سيبا للمواد الكيميائية المتخصصة (Ciba Specialty Chemicals). وقد عرضت نتائج هذا الاختبار في اجتماع للخبراء في آذار/مارس ٢٠٠٣. وطلب إلى الأونكتاد أن يجري اختبارات ميدانية إضافية للمبدأ التوجيهي المتعلق بمؤشرات الكفاءة الإيكولوجية في البلدان النامية وفي القطاعات الصناعية كافة. واقترح عدد من التحسينات، منها إضافة فصل في التحقق، وإضافة مبدأ توجيهي بشأن استخدام الطاقة ووضع نسخة مبسطة للمؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة.

٦٨- وأوصى الخبراء بأن ينسق الأونكتاد أعماله في مجال وضع التقارير مع مبادرات أخرى، تشمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومبادرة الإبلاغ العالمية، وأن يبلغ الاتحاد الدولي للمحاسبين بالأعمال المنجزة في مجال المحاسبة البيئية ومؤشرات الكفاءة الإيكولوجية وأن تُعمم هذه الأعمال على نطاق واسع، بما في ذلك من خلال مرافق التعلم من بعد. وينبغي تكييف هذا الإطار والمبادئ التوجيهية وفقاً للاحتياجات الخاصة للمؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة.

٦٩- *التعلم من بعد*. أبلغ الفريق بتقدم الأعمال من أجل نشر نواتج فريق الخبراء، بما فيها المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمحاسبة البيئية، من خلال تنظيم حلقات عمل تدريبية وتنظيم دورات تدريبية على شبكة إنترنت. وعرض بالتفصيل تعاون الأونكتاد مع جامعة جنيف بشأن مشروع الجامعة الافتراضية السويسرية. وأخير الفريق بأن الإصدار السادس من برنامج التسيير وإدارة الأعمال التجارية في إدارة دراسات شؤون التسيير في جامعة جنيف سيعرض جزئياً في إطار التعلم من بعد باستخدام برنامج للتعلم عبر شبكة إنترنت. وقد وضعت جميع العناصر اللازمة لإنشاء وحدة نموذجية تدريبية متكاملة تحدد وتيرتها بصورة ذاتية بشأن المحاسبة والإبلاغ المالي من أجل تحديد التكاليف والمسؤوليات البيئية ومؤشرات الكفاءة الإيكولوجية. غير أن الحاجة لا تزال تدعو إلى العمل من أجل تطوير أدوات تفاعلية ونظم متعددة اللغات يمكن نشرها على نطاق واسع في البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية. ويمكن الدخول إلى مرفق التعلم من بعد عبر موقع الاستدامة والإدارة البيئية العامة أو الخاصة (SUPPREM) على العنوان التالي: <http://supprem.unige.ch>. ويمكن الدخول إلى برنامج التعليم المستمر عبر العنوان التالي: <http://ecolu-info.unige.ch>.

الدورة التاسعة عشرة - المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

٧٠- عرض رئيس الدورة التاسعة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي تقرير متابعة عن أعمال الفريق بشأن المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٧١- فخلال الفترة الفاصلة بين الدورتين، خضع مشروع دليل المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المستوى ٢ الذي نوقش في الدورة التاسعة عشرة لفريق الخبراء للتعديل حتى يجسد الاقتراحات التي قدمها الأعضاء في تلك الدورة وعمم على نطاق أوسع للتعليق عليه، على نحو ما اتفق عليه في تلك الدورة. ونُشر المشروع المنقح لهذا الدليل على موقع الأونكتاد - فريق الخبراء في شبكة إنترنت لأزيد من ثلاثة أشهر بغية إبداء تعليقات بشأنه. وقد خلف المستوى ٢ لهذا الدليل انطباعاً عاماً إيجابياً نوعاً ما. فبصفة عامة، يبدو أن معظم المحييين مرتاحون إلى حد ما للمستويات الثلاثة من التصنيف، والمواضيع المتناولة ولكيفية تحديدها. ونظراً للمناقشة المستفيضة التي أجراها بشأن هذه المسألة كل من الفريق الاستشاري وفريق الخبراء، لم تضاف مواضيع أخرى. ولدى تقديم التقرير، كانت المناقشات جارية بين الأونكتاد والمجلس الدولي لمعايير المحاسبة من أجل الحصول على

إذن المجلس للمضي في نشر المستوى ٢ من الدليل النهائي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويعد إذن المجلس ضروريا نظرا لاقتباس بعض العبارات من المجلس لدى صياغة الدليل. أما فيما يتعلق بالمستوى ٣ من الدليل الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد ورد أن مشروع الدليل قيد الاختبار ميدانياً. وقد يواصل فريق الخبراء إثراء المستوى ٣ من الدليل من حيث احتياجات الإبلاغ المالي، بما أنه من غير المرجح جداً أن يضع المجلس دليلاً لهذه الفئة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٧٢- واتفقت الدورة على إنشاء مجموعات صغيرة لرصد التغييرات الطارئة على المعايير الحالية، ورصد أي معايير جديدة يصدرها المجلس الدولي لمعايير المحاسبة وآثارها المترتبة في المستوى ٢ من الدليل. وستقوم المجموعات الصغيرة أيضاً برصد النتائج المحصلة عبر الاختبار الميداني للمستوى الثالث من الدليل الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وباقتراح أي تغييرات ضرورية. واتفقت الدورة أيضاً على إمكانية تقديم تقارير متابعة إلى فريق الخبراء بشأن كل من المستويين الثاني والثالث عند الاقتضاء. وأعرب ممثلون لعدة دول أعضاء والمنظمة الإقليمية للمحاسبة عن اهتمامهم بالمشاركة في هذه المجموعات. وأبلغ رئيس الدورة التاسعة عشرة أن النسخة النهائية لدليل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المستوى ٢ والمستوى ٣ ستتاح في شكل إلكتروني أولاً على موقع الأونكتاد - فريق الخبراء في شبكة إنترنت. وسيعرض الدليل في شكل مطبوع في وقت لاحق.

٧٣- وقامت رابطة المحاسبين التقنيين باختبار ميداني لتقييم مدى تطبيق وجدوى المبادئ التوجيهية التي اقترحها فريق الخبراء لكيانات المستوى ٣ في المملكة المتحدة. وفي معرض الإبلاغ عن النتائج، ذكر ممثل للرابطة أن كيانات المستوى ٣ تقدم للبلدان، في نظر الرابطة، أكبر الإمكانات من أجل النمو، والاستثمار والتنمية الاقتصادية. وتشير النتائج إلى أن مشروع دليل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المستوى ٣ الذي وضعه فريق الخبراء من شأنه أن يحدث أثراً هائلاً في كيانات المستوى ٣، شريطة أن تحصل على المستوى الصحيح من الدعم في مجال المحاسبة.

٧٤- وعموماً، تشير النتائج إلى أن كلا من المديرين المالكين ومقدمي الخدمات في مجال المحاسبة في المملكة المتحدة سيؤيدون المبادئ التوجيهية المبسطة الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المستوى ٣. وقبل أعضاء رابطة المحاسبين التقنيين هذه المبادئ. وإجمالاً يؤيد ٦٦,٤ في المائة من هؤلاء المستوى ٣ من المبادئ التوجيهية التي وضعها فريق الخبراء، وإن كانت هناك مخاوف من زيادة التكاليف المرتبطة بها. ويتضح من البحث أن على المبادئ التوجيهية أن توازن بدقة بين احتياجات المديرين المالكين غير المتطورين مالياً من البيانات المبسطة وبين ما تحتاجه مؤسسات الإقراض المحتملة الأكثر تطوراً من معلومات مالية دقيقة، مع الحرص في الحالتين على إبقاء التكاليف المحتملة عند مستواها الأدنى.

٧٥- وأعربت الرابطة عن ارتياحها لاستنتاجات المرحلة الأولى من الاختبار الميداني وتوجد بصدد التخطيط للمرحلة الثانية، التي سيتم فيها الاختبار الميداني العملي للمستوى الثالث داخل المملكة المتحدة وخارجها.

وستشارك ثلاث منظمات في المرحلة الثانية هي: معهد زمبابوي للمحاسبين المعتمدين، وجمعية محاسبي ملاوي، ومعهد جنوب أفريقيا للمحاسبين المعتمدين. وسيجرى الاختبار بالتعاون مع اتحاد المحاسبين لشرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي ومن المقرر أن يكون ذلك عام ٢٠٠٤.

معلومات مستوفاة مقدمة من المنظمات الدولية والإقليمية بشأن التطورات الأخيرة في مجال المحاسبة والإبلاغ المالي وإدارة الشركات

٧٦- أطلع ممثل للمفوضية الأوروبية الدورة العشرين على الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي من أجل وضع معايير محاسبة أوروبية، وربما دولية بالقياس، بحلول ٢٠٠٥. فقد أدى ازدياد أهمية الأسواق المالية بالنسبة لتمويل الشركات وتداول عملة اليورو إلى اعتماد الاتحاد الأوروبي لمجموعة الإصلاحات التنظيمية لعام ١٩٩٩ (خطة العمل للخدمات المالية). ويدل هذا الهدف المتمثل في بناء سوق مالية أوروبية متكاملة تماماً على وجود حاجة إلى التوصل، بحلول ٢٠٠٥، إلى وضع لغة مشتركة للإبلاغ المالي على الصعيد العالمي قادرة على تعزيز الشفافية وقابلية المقارنة وتحسين كفاية الأسواق والوصول إلى الأسواق المالية في الاتحاد الأوروبي. ونوقشت القاعدة التنظيمية للمعايير الدولية للمحاسبة (EC/1606/2002)، مزاياها، ونطاقها وقابلية تطبيقها في جميع الدول الأعضاء. وعلى سبيل المثال، يتعين على الشركات المسجلة في الاتحاد الأوروبي أن تستخدم المعايير الدولية للمحاسبة التي حظيت بالتأييد بالنسبة للحسابات الموحدة. وتم توضيح وضع الاتحاد الأوروبي داخل هيكل مؤسسة اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة كما وضحت مهام اللجنة التنظيمية للمحاسبة وقدم موجز لعملية التأييد المكونة من مرحلتين ولعناصر هذه العملية (مثل وجوب استيفاء المعايير الدولية للمحاسبة لمعايير الفهم، والصلة، والموثوقية وقابلية المقارنة). واحتتم الممثل عرضه بتناول الآثار السياسية والدعوة إلى تحسين الفهم، ومواصلة الجهود والتعاون بين جميع الأطراف المعنية.

٧٧- وقدم ممثل مصرف التنمية الآسيوي موجزاً عن آخر المستجدات التي شهدتها منطقة المصرف منذ الدورة التاسعة عشرة لفريق الخبراء. فقد روجعت المبادئ التوجيهية للإدارة المالية وتسيير المشاريع الاستثمارية، مع التأكيد على المعايير الدولية للمحاسبة وأفضل الممارسات. وتوجد المبادئ التوجيهية على الموقع التالي من شبكة إنترنت: www.adb.org/publications/guidelines وفي قرص مدمج بذاكرة للقراءة فقط.

٧٨- ويوجد مصرف التنمية الآسيوي، والبنك الدولي ومؤسسات إقليمية أخرى بصدد العمل على توحيد السياسات والمبادئ التوجيهية. وتركز هذه المؤسسات حالياً أيضاً على مجالات الإبلاغ المالي والشفافية فيما يتعلق بالإبلاغ المالي عن الإيرادات التي تدرها الوكالات المنفذة الحكومية وبالمشاريع التي تديرها الحكومات. ويجرب المصرف الآسيوي حالياً ترتيبات مراجعة الحسابات واستعراض البيانات المالية المراجعة في فييت نام والفلبين. ويقوم المصرف أيضاً بتطبيق الدراسات التشخيصية بشأن المحاسبة ومراجعة الحسابات بالتعاون الوثيق مع البنك

الدولي. وتتمثل الخطوة المقبلة في العمل على أن تنفذ الحكومات خطط العمل المنبثقة من الدراسات التشخيصية. وسيواصل المصرف الآسيوي عمله بشأن بناء القدرات. وسيركز العمل بشأن الإدارة على تعزيز المؤسسات وبناء القدرات في الجهازين القضائي والتشريعي، والمكاتب الوطنية لمراجعة الحسابات، والمعاهد الوطنية للمحاسبة ومؤسسات وضع المعايير. وأصبحت لكسمبرغ العضو الثاني والستين في المصرف الآسيوي في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، مما يجعل العدد الحالي للأعضاء يبلغ ٤٤ عضوا إقليميا و ١٨ عضوا غير إقليمي.

٧٩- وأفاد ممثل الاتحاد الأوروبي للمحاسبين أن المنظمة تعمل حاليا على استعادة الثقة في مهنة المحاسبة. ويقوم الاتحاد حاليا بإعداد ورقات تجسد توافق الآراء داخل مهنة المحاسبة في أوروبا بشأن القضايا الحاسمة، ويدعم المفوضية الأوروبية في مسائل المحاسبة التقنية ذات الصلة وبعض القضايا المتعلقة بإدارة الشركات. وأنشأ الاتحاد أطرافا عاملة أعضاؤها من ٢٩ بلداً من أجل دراسة مواضيع المحاسبة ومراجعة الحسابات، والأسواق المالية، وإدارة الشركات، وقانون الشركات، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والممارسين الصغار والمتوسطين، والمصارف، وشركات التأمين، ويشجع أيضاً على تطوير المحاسبة في أوروبا.

٨٠- ووضع الاتحاد الأوروبي للمحاسبين أفكاراً بشأن تنسيق عمليات الإنفاذ وإسداء المشورة وتقديم المعلومات إلى المفوضية الأوروبية في تنفيذها لخطة عملها. ومن التحديات التي تواجهها مهنة المحاسبة المساهمة في الفريق الأوروبي الاستشاري للإبلاغ المالي، والتعليق على كشوف البيانات للمجلس الدولي لمعايير المحاسبة (بما في ذلك التعليق على تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي في أوروبا بحلول ٢٠٠٥)، ومتابعة التطورات الدولية، لا سيما في الولايات المتحدة.

٨١- وأطلع الاجتماع على رد فعل الاتحاد الأوروبي للمحاسبين إزاء بلاغ المفوضية الأوروبية بشأن قانون الشركات وإدارة الشركات (أيار/مايو ٢٠٠٣). وعُرضت على الفريق أيضاً ورقة مناقشة بشأن الجوانب المتعلقة بالإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات في إدارة الشركات. والهدف من هذه الورقة التي أعدها الاتحاد هو النظر في دور الإدارة السليمة للشركات في مجال الإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات وتقديم توصيات عملية من منظور مهنة المحاسبة الأوروبية. وتستهدف الورقة المساهمة في استعادة الثقة في الإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات، نظراً لكون هذه العناصر رئيسية في ضمان استقرار الأسواق المالية.

٨٢- وقام الرئيس التنفيذي لاتحاد المحاسبين لشرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي بإطلاع المجتمعين على أنشطة منظمته طيلة الأشهر الاثني عشر الماضية في منطقة الاتحاد وخارجها. وكان السيد جورج إغادو من أوغندا قد انتخب رئيساً للاتحاد كما انتخب السيد باتلر فيري من بوتسوانا نائباً للرئيس في مؤتمر استضافه المجلس الوطني للمحاسبين ومراجعي الحسابات في تزانيا العام الماضي. حضر هذا المؤتمر السيد روني ريكول، رئيس الاتحاد الدولي للمحاسبين. وعُرض جدول الأعمال المقبل لاجتماعات ومؤتمرات اتحاد المحاسبين لشرق ووسط أفريقيا والجنوب

الأفريقي، بما في ذلك جدول أعمال المؤتمر السادس للاتحاد المقرر عقده في غابورون، بوتسوانا، يومي ١٦ و ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ووافق البنك الدولي على تقديم منحة لتطوير المؤسسات إلى هذا الاتحاد الأفريقي لدعم برامج الامتثال التي تنفذها الهيئات الأعضاء. وأطلع رئيس الاتحاد الدولي للمحاسبين فريق الخبراء الحكومي الدولي أيضاً على نتائج الأعمال التي اضطلعت بها فرقة العمل المعنية بالأمم النامية وهي فرقة تابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين، قدمت تقريرها إلى مجلس الاتحاد في تموز/يوليه ٢٠٠٣ مع توصيات بشأن تعزيز مهنة المحاسبة في أفريقيا.

٨٣- ومنذ الدورة التاسعة عشرة، حضر اتحاد المحاسبين لشرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي عدة اجتماعات وقدم عروضاً بشأن المقاييس الجديدة لحسن إدارة الشركات المقرر أن تستخدم في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وشارك الاتحاد أيضاً في اجتماعات الفريق الاستشاري التي جرت في جنيف بشأن المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما شارك في مائدة مستديرة إقليمية تناولت احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في موريشيوس. وفي المستقبل القريب، يأمل الاتحاد أن يعد دليلاً لأفضل الممارسات بشأن إدارة الشركات بالنسبة للبلدان المكونة لمنطقة الاتحاد. وسيركز أيضاً على إدارة الشركات في سياق مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)؛ والمحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ ونظام الامتثال في المحاسبة ومراجعة الحسابات في منطقة الاتحاد؛ والتطوير المهني في البلدان المحتمل أن تصبح أعضاء، وسيواصل المشاركة في أعمال فرقة العمل المعنية بالأمم النامية التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين.

٨٤- وعرض المسؤول التنفيذي الأول لمركز إدارة الشركات في كينيا الآفاق الأفريقية للإبلاغ وكشف البيانات. وأوضح بعض القضايا الرئيسية الموجودة قيد النظر في أفريقيا. ومن هذه القضايا إعلان نيباد الذي اعتمدته رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وولاية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. والهدف من ذلك هو العمل على أن تتطابق ممارسات الدول المشاركة مع القيم والمدونات والمعايير المتفق عليها في مجال الإدارة.

٨٥- وستقتضي إدارة الشركات الامتثال لمبادئ إدارة الشركات التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ ولمعايير المحاسبة الدولية؛ والمبادئ الأساسية للإشراف المصرفي الفعال؛ والمبادئ الأساسية للإشراف والتنظيم في مجال الأسهم والتأمين؛ والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب؛ ومدونات قواعد العمل لمنظمة العمل الدولية؛ ومدونات منظمة الصحة العالمية المتعلقة بالسلامة والصحة في المجال الصناعي والبيئي. وقام فريق الأعمال التجارية التابع للمبادرة بتعزيز وإصدار عهود وإعلانات بشأن وضع مبادئ ومعايير لأفريقيا. وأثيرت تساؤلات عما إذا كانت هذه التدابير تفرض شروطاً إضافية و/أو خاصة في مجال كشف البيانات والإبلاغ على الشركات العاملة في أفريقيا.

الفصل الرابع

المسائل التنظيمية

افتتاح الدورة

٨٦- افتتح السيد روبنز ريكويرو، الأمين العام للأونكتاد، الدورة يوم الاثنين ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

انتخاب أعضاء المكتب

٨٧- انتخب فريق الخبراء الحكومي الدولي في جلسته العامة الافتتاحية، المعقودة يوم الاثنين ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ أعضاء مكتبه على النحو التالي:

الرئيس: السيد نيلسون كارفالهو (البرازيل)

نائب الرئيس - المقرر: السيدة نانسي كامب - رولاندز (هولندا)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٨٨- أقر فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل في جلسته العامة الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت للدورة (الوارد في الوثيقة TD/B/COM.2/ISAR/18). وكان نص جدول الأعمال كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- متطلبات الشفافية وكشف البيانات المالية في سياق إدارة الشركات: استعراض دراسات الحالة الميدانية، وبحث إسهام فريق الخبراء الحكومي الدولي في إعداد مجموعة أدوات عملية لإدارة الشركات

٤- مسائل أخرى

٥- جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والعشرين

٦- اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي

متطلبات الشفافية وكشف البيانات المالية في سياق إدارة الشركات ومسائل أخرى

٨٩- في الجلسة العامة الختامية، المعقودة في يوم الأربعاء ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، اعتمد الفريق الحكومي الدولي العامل استنتاجاته المتفق عليها بشأن بنود جدول الأعمال (انظر الفصل الأول). واتفق أيضا على أن يلخص الرئيس المناقشات غير الرسمية التي دارت بشأن هذه البنود (انظر الفصل الثالث).

اعتماد تقرير الفريق الحكومي الدولي العامل عن دورته العشرين

٩٠- أذن الفريق الحكومي الدولي العامل، في جلسته العامة الختامية، المعقودة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، لنائب الرئيس - المقرر بوضع الصيغة النهائية للتقرير، تحت إشراف الرئيس، بعد اختتام الجلسة.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية العشرين

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣ - استعراض القابلية للمقارنة والصلة في المؤشرات الحالية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات
- ٤ - استعراض حالة العمل بكشف البيانات المالية في سياق إدارة الشركات ودور هذا الكشف في إضافة قيمة مستدامة
- ٥ - مسائل أخرى
- ٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين
- ٧ - اعتماد التقرير.

المرفق الثاني

الحضور*

١ - حضر الدورة خبراء من الدول الأعضاء في الأونكتاد التالية:

الاتحاد الروسي	السودان
إثيوبيا	سويسرا
الأردن	صربيا والجبل الأسود
إسبانيا	الصين
ألمانيا	العراق
أنغولا	غانا
أوكرانيا	فرنسا
إيطاليا	فنلندا
باكستان	الفلبين
البحرين	قبرص
البرازيل	كرواتيا
البرتغال	كينيا
بلغاريا	لبنان
بنغلاديش	مالطة
بنن	ماليزيا
البوسنة والهرسك	مدغشقر
بولندا	المغرب
تايلند	المكسيك
تركيا	المملكة العربية السعودية
تونس	موزمبيق
جزر القمر	ناميبيا
الجمهورية التشيكية	النيجر
جمهورية ترازيا المتحدة	نيجيريا
جمهورية كوريا	الهند
جمهورية الكونغو الديمقراطية	هنغاريا
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	هولندا
رواندا	الولايات المتحدة الأمريكية
رومانيا	اليمن
السنغال	اليونان

* للاطلاع على قائمة المشاركين انظر الوثيقة TD/B/COM.2/ISAR/INF.1.

- ٢- البلدان المراقبة:
فلسطين.
- ٣- وحضر الاجتماع ممثلون عن المنظمين الحكوميين الدوليين التاليين:
المفوضية الأوروبية
منظمة الوحدة الأفريقية
- ٤- ومثلت في الاجتماع الوكالات المتخصصة التالية:
مصرف التنمية الآسيوي
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (الأمم المتحدة)
اللجنة الاقتصادية لأوروبا
منظمة التجارة العالمية
- ٥- ومثلت في الاجتماع المنظمات غير الحكومية التالية:
الفئة العامة
الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة
- ٦- وحضر الاجتماع مدعوون خواص من المنظمات التالية:
لجنة معايير المحاسبة التابعة لرابطة المحاسبين ومراجعي الحسابات - الإمارات العربية المتحدة
المعهد الأفريقي لمواطنة الشركات
المعهد الأمريكي للمحاسبين العاميين المعتمدين
رابطة المحاسبين التقنيين
رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين
رابطة المحاسبين الدوليين
جامعة ولاية كاليفورنيا
المعهد الكندي للمحاسبين المعتمدين
المنظمة المركزية للمراقبة ومراجعة الحسابات - اليمن
جامعة هونغ كونغ الصينية
الشركة الوطنية لمراجعي الحسابات
هيئة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين في رومانيا

اتحاد المحاسبين لشرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي

المدرسة العليا لعلوم الاقتصاد

إيليسون

إيرنست آند يونغ

الاتحاد الأوروبي للمحاسبين

المعهد الأوروبي للدراسات العليا في الإدارة، مشروع "أثر العولمة في تعليم المحاسبة"

الاتحاد الدولي للخبراء المحاسبين الناطقين بالفرنسية

معهد المحاسبين المعتمدين في إنكلترا وبلاد الغال

معهد المحاسبين المعتمدين في الهند

مصرف التنمية للبلدان الأمريكية

المجلس الدولي لمعايير المحاسبة

الرابطة الدولية للتعليم والبحث في مجال المحاسبة

الشبكة الدولية لإدارة الشركات

KPMG

مدرسة ستورن للأعمال التجارية، جامعة نيويورك

Pricewaterhouse Coopers SA

Rosebank

مؤسسة المسؤولية الاجتماعية في الأعمال التجارية والاستثمار

Standard Life Investments

جامعة جنيف

جامعة ساو باولو

جامعة ستراثكلايد

— — — — —